## رأي القدس

# خيارات عباس الصعبة والخطيرة

■ يعكف السيد محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية على تقليب خياراته، من اجل العثور على مخرج من الأزمة الحالية التي تعيشها المناطق الفلسطينية المحتلة. وتتمثل في الصدامات الدموية التي وقعت بين انصاره وانصار منافسيه في حركة المقاومة الاسلامية «حماس». فقد بات واضحا ان وجود رأسين متصارعين في قمة السلطة ينطوي على تناقض خطير، يمكن ان يؤدي في حال استمراره الى انفجار كامل للحرب الاهلية.

السيد عباس قال امس في المؤتمر الصحافي الذي عقده مع السيدة كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الامريكية، انه سيستخدم صلاحياته الدستورية بعد ان وصل الحوار مع حركة «حماس» حول تشكيل حكومة وحدة وطنية الى طريق مسدود.

هناك ثلاثة خيارات اساسية امام الرئيس عباس، اذا ما قرر استخدام مثل هذه الصلاحيات.

● الخيار الاول: اصدار مرسوم بحل الحكومة الحالية بزعامة السيد اسماعيل هنية رئيس الوزراء، وتشكيل حكومة طوارئ مكانها تضم عددا محدودا من الوزراء.

● الخيار الثاني: تشكيل حكومة من التكنوقراط برئاسة رئيس وزراء مستقل من الوجوه البارزة في القطاع الخاص، او من منظمات المجتمع المدني او العائلات التجارية المعروفة.

ويتردد اسم السيد منيب المصري كأحد ابرز المرشحين لهذا المنصب، جنبا الى جنب مع السيد سلام فياض وزير المالية السابق والمقبول امريكيا وعربيا.

● الخيار الثالث: حل المجلس التشريعي والحكومة، والدعوة الى انتخابات عامة تشريعية تأتي بمجلس تشريعي جديد.

جميع هذه الخيارات الثلاثة واردة، ولكن كل واحد منها له طبيعة خاصة، وتترتب على اتخاذه مخاطر كبيرة قد لا يكون في وسع السيد عباس، والشعب الفلسطيني بشكل عام، تحمل تبعاتها.

ومن غير المستبعد ان يكون السيد عباس قد تشاور مع حلفائه العرب، خاصة في مصر والاردن، حول الخيار الاقل ضررا من وجهة نظره، وربما يكون قد اتفق على احدها مع السيدة رايس التي اشادت به وقيادته، واكدت في مؤتمرها الصحافي على ضرورة تشكيل «حكومة وطنية تحترم مطالب المجموعة الدولية» وهو المطلب الذي ايدها فيه السيد عباس.

وما يمكن استخلاصه من اقوال السيد عباس وضيفته السيدة رايس في المؤتمر الصحافي المشترك، ان الخيار المرجح هو تشكيل حكومة تكنوقراط من شخصيات مستقلة وبقيادة رئيس وزراء مقبول من جميع الاطراف، وخاصة الطرف الامريكي.

فالدعوة الى انتخابات عامة خطوة محفوفة بالعديد من المخاطر، ابرزها اقدام حركة «حماس» على مقاطعتها، تماما مثلما فعلت في الانتخابات الاولى التي افرزت اول مجلس تشريعي فلسطيني في زمن الرئيس الراحل ياسر عرفات، مضافا الى ذلك ان فوز حركة «فتح» التي يتزعمها عباس غير مضمون حتى لو لم تقاطع «حماس» بسبب الانقسامات الحالية في الحركة، ووجود فجوة كبيرة بين قيادتها التاريخية الهرمة وقاعدتها الشعبية الشابة.

ويظل السؤال هو حول رد فعل حركة «حماس» في حال اقدام السيد عباس على حل حكومتها، وما اذا كانت ستقبل حكومة تكنوقراط تأتي دون التشاور معها، وتمنحها ثقة نوابها الذين يشكلون اغلبية في المجلس التشريعي؟

الاراضي الفلسطينية المحتلة تعيش حالة من الاحتقان مصحوبة بعمليات استقطاب غير مسبوقة، والوضع في انتظار عود الثقاب، وقد يكون خيار عباس المقبل هو هذا العود الذي سيفجر الاحتقان.

# الفشل الامريكي يستدعي تصوراً جذرياً للخروج بعراق جديد

**د. بشير موسى نافع ***

■ توصل أغلب المراقبين المستقلين منذ زمن إلى قناعة بإخفاق المشروع الامريكي في العراق وعجز الاحتلال عن تحقيق أهدافه الأولية. هذه القناعة لم تعد اليوم مقصورة على دوائر المراقبين غير الرسميين. فقد كشف النقاب خلال الأسابيع القليلة الماضية عن عدد من التقييمات الاستخباراتية والعسكرية، الامريكية والبريطانية، التي تؤكد هذا الفشل. بعض ما توصلت إليه هذه التقارير: ان جيش الاحتلال فقد السيطرة نهائياً على محافظة الأنبار التي تشكل ثلث العراق؛ ان رئيس الوزراء العراقي الحالي غير قادر على، أو غير راغب في، مواجهة الميليشيات المسلحة المتورطة في القتل الطائفي؛ انه بالرغم من استنفاد كل الوسائل المتاحة للقضاء على المقاومة (أو التمرد، كما تسميها التصريحات الامريكية الرسمية) فإن هذه المقاومة في تصاعد، بحيث باتت القوات الامريكية تتعرض لهجمة مسلحة كل ربع ساعة، وان المتوقع ان تزداد حدة المقاومة في العام القادم؛ أنه بعد أسابيع من تطبيق أكثر الخطط الأمنية إحكاماً، وبمشاركة الآلاف من الجنود الامريكيين، فإن الأسبوع الأخير من أيلول (سبتمبر) شهد أكبر عدد من العمليات الانتحارية؛ ان الولاءات الحزبية والطائفية والإثنية تنخر جسد الجيش العراقي الجديد وقوى الأمن (التي بنيت أصلاً على أسس طائفية وإثنية)، وان لا ثقة في قدرة أي منهما على التعامل مع الوضع الأمني ان انسحبت القوات الأجنبية؛ ان لا تناقص في معدل خسائر قوات الاحتلال، وان تكاليف الاحتلال المالية تعدت الأربعمئة مليار دولار؛ ان الفساد الذي تعاني منه أجهزة الحكم العراقي الجديد لا مثيل لها في العالم، وقد تعدى بند الفساد وحده الثمانية عشر ملياراً من الدولارات.

هذه صورة لانهيار كامل في العراق، انهيار للدولة التي أشرف المحتلون على بنائها، انهيار للحمة الوطنية، انهيار لأمن المحتلين والعراقيين على السواء، وانهيار لأمل الخروج من هذا الكابوس الدموي إن استمرت الظروف السياسية على ما هي عليه. خلال العامين الأخيرين، شهد العراق جدلاً واسعاً حول بنية الدولة، حول المحاصصة الطائفية والإثنية، حول الدستور، حول الفيدرالية، حول ممارسات الوزراء والحكومات المتعاقبة، وحول شرعية نظام يولد من رحم الاحتلال الأجنبي. ولكن أياً من قضايا هذا الجدل لم يعد يعني الكثير بالنسبة لعمق الهوة التي دفع إليها العراق. ما يعيشه العراق اليوم يتجاوز كل قضايا الجدل تلك ويتطلب تصوراً جذرياً لإعادة بناء الدولة والوطن على السواء.

الشرط الأول لإعادة بناء العراق ان تدرك الإدارة الامريكية، أو ان يجعلها العالم تدرك، ان كل محاولاتها لاستيعاب تحديات ما بعد الغزو قد أخفقت، وان الوجود الأجنبي في العراق لن يأتي إلا بمزيد من الكوارث للسياسة الامريكية وصورة امريكا في المشرق والعالم، للعراق والعراقيين، ولأمن المنطقة العربية ـ الإسلامية واستقرارها. لقد بات على الاحتلال ان يرحل ويترك العراق وشأنه. على الإدارة الامريكية ان تتخلص من وهم خطر الانسحاب من العراق، لأن البقاء يحمل مخاطر أكبر، وعليها ان تتخلص من إغراءات بعض السياسيين العراقيين الذين يدعون إلى بقاء القوات الامريكية في هذه الصورة أو تلك، لأن هؤلاء السياسيين لا ينظرون إلا إلى مصالح شخصية أو فئوية ولا يكترثون لحجم الموت والدمار والكراهية الذي انتجه الوضع الحالي. ولكن الخروج الامريكي من العراق يجب ان يتم بعد اتفاق دولي وإقليمي، على ان تحل محل قوات الاحتلال قوات تابعة للجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، بحيث تعمل هذه القوات على تضميد الجراح وحفظ الأمن خلال المرحلة الانتقالية.

ثانياً، ان الكارثة التي انحدر إليها العراق ليست وليدة الاحتلال وحسب، بل وتتحمل مسؤوليتها أيضاً الطبقة السياسية التي نشأت في ظل الاحتلال. القوى السياسية الشيعية الطائفية مسؤولة كما بريمر عن زرع بذرة الصراع الطائفي في البلاد، والقوى السنية التي سارعت بهشاشة وأنانية فاضحة للمشاركة في نظام حكم غير قابل للبقاء وإضفاء الشرعية عليه مسؤولة كذلك. هذه الطبقة السياسية تحمل على عاتقها دماء عشرات الآلاف من العراقيين، كما تحمل على عاتقها جزءا كبيراً من مسؤولية انهيار لحمة العراق الوطنية وانهياره السياسي والاجتماعي. ومن العبث محاولة إخراج العراق من الهاوية بالاستعانة بأمثال الحكيم والمالكي والهاشمي ومن لف لفهما. على هؤلاء الخروج من ساحة العمل السياسي، أو إخراجهم منها، على ان تتسلم مقاليد العراق في مرحلة انتقالية كافية كفاءات وطنية غير حزبية، تؤمن بضرورة بقاء العراق والحفاظ عليه كوطن موحد لكل أبنائه، وبضرورة ان يعاد بناء علاقاتهم مع فئات العراق الأخرى على هذا الأساس.

رابعاً، والعراق هو أيضاً مسؤولية العرب والمسلمين، ودول جواره على وجه الخصوص. ما على رجال الحكم والدولة في إيران وتركيا وسورية والسعودية سوى النظر إلى الخارطة، قبل النظر في التاريخ، لإدراك ما تعنيه عافية العراق أو انهياره للمنطقة ككل. إن سار العراق باتجاه التقسيم الطائفي والإثني، وما سيجره مثل هذا النهج من تطهير إثني وطائفي وحرب أهلية، فمن سيحمي إيران وتركيا وإيران والسعودية ودول الخليج من الانحدار إلى ذات الهاوية. من سيحمي شعوب هذه الدول من انقضاض فئاتها الطائفية والإثنية على بعضها البعض، ومن غرق المنطقة في الدماء وأوهام يوتوبيا الانقسام والاستقلال، والتدخلات الأجنبية من كل صنف ونوع. هناك، إضافة إلى ذلك، مسؤولية أخلاقية لابد ان تستشعرها دول الجوار وقوى هذا الجوار السياسية تجاه ما يعيشه العراق. إذ كيف يمكن للعرب والمسلمين الاستمرار في التفرج على شعب شقيق وهو يئن تحت وطأة الاحتلال الأجنبي والصراعات الفئوية الخرقاء والدموية. على دول الجوار العربية والإسلامية ان تصل إلى تفاهم جاد وعادل حول مستقبل العراق، وحول حدود مصالحها في هذا العراق؛ وأن تتوقف بالتالي عن التدخل المدمر في شأنه وفي بنيته السياسية. عليها ان تبذل جهداً حقيقياً لتوفير الأمن للمرحلة الانتقالية، وان تترك للعراقيين تحديد أسس بناء اجتماعهم الوطني والسياسي. كل ما يصيب وحدة العراق الوطنية ووحدة شعبه بالضرر سيفضي في النهاية إلى ضرر لا يقل وطأة على الجوار العربي والإسلامي. ليس ثمة كيان واحد في المنطقة لا يشبه العراق، سواء من حيث التعدد الطائفي والإثني، أو من حيث ضعف بنية دولته الحديثة وعمرها القصير. الدفع نحو تجاوز العراق محنته الحالية، وإعادة بناء لحمته الداخلية، هو دليل آخر على إمكانية نهوض المنطقة ككل وإمكانية حماية استقرارها في ظل تعدديتها الطائفية والعرقية. إن كان بإمكان العراق الخروج من محنته الحالية، ففي ذلك توكيد على ان قوة مهما حاولت لن تستطيع تقسيم دول هذه المنطقة من العالم او استغلال تعددية شعبها من أجل دفعها في اتجاه التناحر والضعف.

خامساً، العراق الحالي ليس وليداً اصطناعياً لوزارة المستعمرات البريطانية عشية الحرب العالمية الأولى، كما يظن الجهلاء بتاريخ العراق والمنطقة. ما ولد من لحظة الانهيار العثماني كان الدولة العراقية الحديثة، وهي اللحظة التي ولدت فيها كل دول المنطقة تقريباً. العراق كوطن، ومفهوم، وشعب، وهوية، هو نتاج قرون طوال من الابداع والحضارة، من الحروب والفتوحات والغزو، من الهجرات والاندماج، من العلاقة المتوترة والمبدعة بين الريف والبادية والمدينة، من المركزية وتحلل المركز، من النزعة الإمبراطورية والإلحاق بامبراطوريات أخرى، ومن التسنن والتشيع والتصوف والسلفية. هذا العراق هو بوتقة لا مثيل لها لتحولات التاريخ وحركة الجماعات وتداخلها في قلب الشرق العظيم. وإن كان ثمة من ثابت يستحيل تحقيق نهوض جديد بدونه فهو الإقرار بالانتماء العربي ـ الإسلامي للعراق.

الاجتماع العراقي هو اجتماع متنوع بلا شك، إثنياً ودينياً وطائفياً. وفي بلد يعتبر موطناً أصيلاً لكل جماعاته، بلد يستحيل فيه الحديث عن جماعة أو فئة طارئة، لا يعود هناك من معنى لأكثرية وأقلية. كل الجماعات العراقية وليدة العراق وتاريخه بالغ الثراء والتنوع. ولكن هذا لا يجب ان يغطي على حقائق أساسية وأصيلة في هوية العراق، حقائق تجذرت هي الأخرى عبر توالي القرون. هذا بلد عربي ـ إسلامي، سيطرت العربية على ثقافته واجتماعه، سواء عبر استقرار عربي بعيد الزمن، عبر هجرات قبلية عربية لم تنقطع، عبر حركة تعرب واسعة النطاق وطويلة، عبر ميراث ثقافي من اللغة والآداب والفقه والكتابة التاريخية، أو عبر ميراث إسلامي متصل منذ أربعة عشر قرناً. وبينما يجدر بالعراقيين العرب والمسلمين ان يدركوا ان الهوية العربية ـ الإسلامية لم تكن، ولا يجب ان يسمح بأن تتحول إلى، هوية حصرية طاردة، فعلى العراقيين غير العرب أو غير المسلمين ان يدركوا ان ثوابت التاريخ لا يمكن ان تطمس بتوازنات قوى طارئة، سرعان ما تنقلب وتترك من استقووا بها عراة في مواجهة شركائهم في الوطن. بدون الإقرار بانتماء العراق العربي ـ الإسلامي، سيكون من المستحيل بناء إجماع وطني على قواعد راسخة، وسيصبح من المستحيل إعادة بناء العراق من جديد.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

# ماذا بعد المواجهة في أزمة دارفور؟

**د. يوسف نور عوض ***

■ لم يعد خافيا أن الولايات المتحدة لها اجندتها الخفية في اقليم دارفور على الرغم من ادعاءاتها المتكررة بأنها تهدف فقط الى انهاء ما تسميه الابادة البشرية في الاقليم وهو قول لا يقوم على صدقيته دليل بكون الولايات المتحدة لم تقدم ما يثبت أنها من أصدقاء العرب، كما أن جميع سياساتها في المنطقة يحيطها الشك وهي تخدم استراتيجيات أصبحت واضحة بالنسبة للكثيرين، وقد أدرك السودان مرامي هذه السياسات وأهدافها وتصرف على هذا الأساس معتمدا على خبرة متراكمة استجمعها من موقف الولايات المتحدة من العراق ولبنان وسورية وايران مدركا في ذات الوقت أن الولايات المتحدة لن تخوض مغامرة جديدة في دارفور بسبب مشكلات لوجستية وتقنية. ولم يكن ادراك موقف الولايات المتحدة قصرا على السودان وحده فقد عارضت روسيا والصين مشروع القرار الذي تقدمت به الولايات المتحدة الى مجلس الأمن ما أضطر الولايات المتحدة الى أن تدخل تعديلا على مشروع قرارها بربط عملية تنفيذ القرار بقبول الحكومة السودانية له وهو قبول لم يتحقق لان الحكومة السودانية ظلت في موقفها المعارض معلنة أن الولايات المتحدة لها أهداف استعمارية وتريد تقسيم السودان لأسباب خاصة بها وبأمن اسرائيل. وقد قال نائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه اذا كانت النتيجة في جميع الأحوال متساوية فليصمد السودان وليكن بعد ذلك ما يكون. وقال الرئيس البشير اذا قبل السودان بالقرار فمعنى ذلك ضياع وحدة السودان واذا لم يقبل وقاوم فهناك احتمالان اما ألا يبقى السودان واما أن يبقى وهذا خيار أفضل. ولكن الولايات المتحدة على الرغم من ذلك لم تيأس وجمعت بعض وزراء الخارجية العرب ـ الذين اعتبرهم وزير خارجية مصر احمد أبو الغيط من أصدقاء أمريكا ـ لبحث مشكلات المنطقة ومنها مشكلة دارفور، وعلى الرغم من هذه المبادرة فنحن نلحظ أن الموقف الأمريكي لم يتغير فهو غامض كالعادة يعد العرب بوعود يجددها دون أن يحققها بينما يطلب منهم أمورا ينفذونها بحذافيرها دون أن يتعلموا الدرس ولو لمرة واحدة.

ولكننا مع ذلك لا نريد أن نقول ان الموقف السوداني المعارض لموقف الولايات المتحدة هو موقف متكامل لأنه في الحقيقة يتجاوز كل الحقائق في الواقع السوداني وهو لا يستطيع أن يعتمد على الانشقاق الحادث في البيئة الدولية بسبب الموقف في دارفور خاصة الموقف الاوروبي الذي بدأ ينسق مع الاتحاد الأفريقي بكون التجارب علمتنا أنه على الرغم من المعارضات التي تبديها دول مثل روسيا والصين وفرنسا فهي في نهاية الأمر توافق على ما تريده الولايات المتحدة بعد أن تجري تعديلا محدودا في مشروع القرارات قبل أن تقبلها وذلك ما حدث مع القرار الف وسبعمئة وستة وهو القرار الذي تمت اجازته بعد أن وافقت الولايات المتحدة على ادخال شرط موافقة حكومة السودان.

ولا يعني الصمود السوداني نهاية الاشكال فقد أدركت مجموعة من السياسيين السودانيين أن الوضع اخطر مما تصوره الحكومة ولا يقتصر على التحديات الخارجية وحدها بل على التحديات الداخلية أيضا، اذ الملاحظ أن معظم الذين بدأوا تحركا للم وحشد الصف الوطني هم من داخل النظام ذاته ولا تشاركهم المعارضة في اطارها العريض، ولا شك أن هذه المجموعة ترى أن أي خطر يتعرض له النظام هو في النهاية خطر تتعرض له مصالحهم وبالتالي فان لم الصف لا يكون بتوجه مثل هذه المجموعة نحو حشد التأييد خلف الحكومة بل يكون بعمل وطني حقيقي يعيد الأمور الى نصابها ويجمع الصف الوطني بأسلوب آخر. ولا يعني لم الصف الوطني عقد مؤتمر جامع فقط، أو تقديم امتيازات لبعض الأفراد من أجل تقديم تنازلات لأن الحكومة اتبعت هذا الأسلوب من قبل مع حزب الشريف الهندي المنشق من الحزب الاتحادي الديمقراطي وأيضا مع حزب الأمة المنشق بقيادة مبارك الفاضل المهدي ولكن مثل هذه المبادرات الحكومية لم تنجح، كما أن العودة الى نظرية المؤتمر الجامع التي دعا لها الصادق المهدي من قبل لن تكون ناجحة لأن الزمن قد تجاوزها. والسؤال المهم هو هل معالجة مشاكل السودان تكون فقط بحشد التأييد والدعم لحزب الحكومة؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب فان ذلك هو الخطأ الأعظم بكون حزب الحكومة لا يستطيع أن يزعم أنه يمثل الواقع السوداني بكل ألوان الطيف الموجودة فيه ، فهو حزب قد أتى بحركة انقلابية وهي حركة كانت تجد تبريرا في الثقافة التي كانت سائدة وقت الانقلاب والطموحات النظرية في بناء مجتمع حضاري على أسس اسلامية ولكن الآن بعد ثمانية عشر عاما اتضح أن المشروع الذي اتت به الحكومة غير قابل للتحقيق بسبب تطورات دولية ولأن اقامة دولة على أساس ديني قد لا تكون اجابة لطموحات الناس في هذا العصر ومن الخطأ أن يتماهى بعض الناس مع الحقائق الدينية ويعتبروا أنفسهم ممثلين للحقيقة الدينية مع أن كل الدلائل تقول غير ذلك، وقد عرفنا المجتمعات الغربية ذات توجه ديني قوي ومع ذلك لم يقحموا معتقداتهم الدينية في النواحي البراغماتية التي يقوم عليها المجتمع الحديث، وبالتالي نقول ان السيطرة على الدولة ليس من أهداف الدين بكون الدين يمكن أن يتعايش مع الدولة حتى لو لم تكن قائمة على مبادئه لان الأساس في المجتمع الحديث كما أثبتت ذلك اوروبا هو الفصل بين الدين والدولة مع وجود الاحترام الكامل بين نظام الدولة والدين.

ولا شك أننا اذا قبلنا هذه الرؤية كان علينا أن ندرك أنه لكي تقوم دولة حديثة في السودان فان المطلوب هو أن يقوم في البلاد مجتمع مدني، تراعى فيه الثقافات والمعتقدات الدينية وهي مرحلة أصبحت لازمة في السودان بسبب موجة التقسيم والانفصال التي بدأت تنتعش في كثير من نواحي البلاد. وهي لا تعكس مطالب جهوية كما يعتقد الكثيرون بل تعكس طموحات النخب التي تعتقد أنها بسيطرتها على السلطة يمكن أن تحقق المكاسب المادية لنفسها وذلك سر التركيز على تقاسم السلطة والثروة لدى جماعات المتمردين، لأنه لو كان الأمر يقتصر على مصالح الشعب أو الاقليم لرأينا المتمردين يبحثون عن نظام جديد للدولة. أما البحث فقط عن التعويضات والتقاسم فان ذلك يثير الشكوك حول امكانية حل المشكلات لأن الطامعين سيختلفون مع بعضهم بعضا وسيستمر الصراع دون توقف.

واذا نظرنا الى الواقع السوداني وجدنا أن غياب الدولة الحديثة يجعل المطالبة بالثروة والسلطة أمرا غير مفهوم على الاطلاق لان حكومة المركز لا تملك الثروة أو السلطة فهي لا تأخذ الضرائب قسرا من الجهات لتحولها الى مصلحة المركز وبالتالي فان أي ثروة تحولها الى الأطراف هي في نهاية الأمر اخذ من المستحقين لغير المستحقين لان الوضع الصحيح هو أن تكون لكل اقليم مجالاته الانتاجية التي يعيش عليها واذا لم تكن له هذه المجالات فيجب أن يعاد النظر في مطالب الحركات الجهوية.

ولا يعني ما ذهبت اليه عدم التعاون بين أقاليم الوطن الواحد ولكن التعاون لا يعني فرض اتاوات من بعض الأقاليم على أقاليم أخرى والوضع الصحيح في هذه المرحلة من تطور السودان هو أن تقوم الدولة على نظام جديد بحيث تكون الوحدة حقا اختياريا لكل اقليم واذا لم يرد الاقليم أن يتحد فهو حر في ذلك، وهذا هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن أن تقوم به دولة قوية ومتحدة وبدون ذلك فسيستمر الصراع وستنتهي حركة تمرد في مكان ما لتبدأ حركة جديدة في مكان آخر خاصة في بلد كالسودان يتميز بتنوعه الثقافي والعرقي والاقليمي.

ويبدو لي في هذه المرحلة في ظل التحديات التي تواجه السودان ـ بسبب أزمة دارفور ـ ضرورة أن يبدأ الحزب الحاكم التفكير في هل هو يريد مجرد دعم شعبي من أجل الاستمرار في الحكم أم يريد نظاما يؤسس لبناء دولة يشارك جميع أبنائها في دعمها ومساندتها. المسألة هنا لا تتعلق باجابات نظرية بل باجابات مسؤولة تعلو فوق المطامع الشخصية لأن الأخطار التي تواجه السودان كبيرة ولا شك أن السودان أضاع كثيرا من الفرص وتأخر في مجال التنمية ومجال بناء الدولة الوطنية المتماسكة وبات عليه أن يعوض ما فات ولكن ذلك لن يتحقق الا اذا تغير أسلوب التفكير ونضجت الرؤية من أجل بناء دولة يتعايش فيها الجميع وتحفظ فيها الحقوق بقوة القانون والحق والعدل.

* كاتب من السودان

# الخليج : من يغيرٍ ومن يتغيَّر؟

**د. علي محمد فخرو**

■ العلاقات بين الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمن عليها في المجتمعات البشرية قد درست على عدة مستويات. فعلى المستوى الاقتصادي ركّزت الدراسات، وعلى الأخص الماركسية منها، على العلاقة الإستغلالية بين طبقة مالكي رأس المال ووسائل الإنتاج من جهة وبين طبقة العاملين الأجيرين المنتجين من جهة ثانية، ثم أعقبت ذلك دراسات كثيرة قام بها علماء الاجتماع حول الفروق في الحياة الاجتماعية بين الطبقتين. وفي العقود الأخيرة، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق، وبعد دخول المؤسسات الممثلة للطبقة العاملة من مثل إتحادات النقابات والأحزاب الشيوعية والاشتراكية في حالةٍ تشرذم وضعف شديدين، وبعد تغيرٍ تركيبة وطبيعة الرأسمالية في ظلّ تأسيس الشركات العالمية الكبرى وفي ظل علاقات العولمة البالغة التعقيد، إنتقل علماء الاجتماع إلى دراسة العلاقات الثقافية بين الطبقة المهيمنة والطبقة المهيمن عليها. وبدأ الحديث عن الرأسمال الثقافي بدلاً من الحديث السابق عن الرأسمال الاقتصادي وقد عزّز ذلك الانتقال في الدراسات إلى المستوى الثقافي في العلاقات دخول العالم عصر المعلومات. وكالعادة بدأت تتضح معالم العلاقات الاستغلالية بين من يملكون مصادر المعلومات وإنتاجها ووسائل توزيعها من جهة وبين من يرغبون في الاستفادة من تلك المعلومات، ولكن لا يملكون مصادر إنتاجها وتوزيعها، من جهة أخرى.

مناسبة الحديث عن تلك العلاقات التاريخية والمتغيِّرة المتطورة دوماً بين الجماعات المهيمنة والجماعات المهيمن عليها، والتي درست باستفاضة في المجتمعات الغربية على الأخص، هو مايشاهده المراقب في الساحة الاجتماعية العربية الخليجية من علاقة ثقافية اجتماعية ملفتة للنظر ومحيِّرة. فمنذ بضعة عقود، وقبل أن تدخل مجتمعات الخليج في عصر الرّيع المالي البترولي الهائل، كانت الجماعات الخليجية المتعلمة والمثقفة والمتخرجة حديثاً من مختلف الجامعات العربية والعالمية تفخر وتعتزّ باختلاف ممارساتها الاجتماعية ومواقفها الثقافية وتطلعاتها الفكرية عن ممارسات ومواقف القوى التي كانت تحكم أو تهيمن على مجتمعات الخليج آنذاك والتي كانت في مجملها قوى قبلية متواضعة في قدراتها الاقتصادية وفي تميزاتها الاجتماعية وفي امتلاكها لثقافة العصر الحديث. كانت الجماعات الخليجية المتعلمة تحاول بوضوح في التميز في ملبسها وطعامها وعاداتها وولاءاتها الاجتماعية ومؤسساتها الثقافية وانتماءاتها السياسية، أي في كل أنماط عيشها. وكانت تعتبر ذلك جزءاً من ثورتها على التخلف وأنماط العيش البدائي ومن طموحاتها المندفعة العميقة في أن تساهم بقوة في ربط نفسها ومجتمعاتها بكل متطلبات العصرنة والحداثة المادية والمعنوية والفكرية.

لكن تلك العلاقة بين من أهلهم التعليم الحديث ليكونوا نواة الطبقة الوسطى في الخليج، من معلمين وأطباء ومهندسين واداريين وغيرهم من المهنيين والتكنوقراطيين، وبين قوى الحكم والمال الصاعدة والمهيمنة في الخليج الجديد قد تبدلت تبدلاً عكسياً جذرياً يستحق أن يدرس كأنموذج آخر مختلف عن الأنموذج الغربي في تحولاته الكبرى التي تتابعت بعد السقوط المذهل للاشتراكية الدولية. ولا بدّ من محاولة الإجابة على أسئلة مفصلية في هذا الشأن، فأولاً هناك حاجة لتعريف تلك التغيرات وطبيعتها، هل هي مرحلية مرتبطة بانتهازية اقتصادية للطبقة الوسطى المتعلمة الخليجية. وهي تحاول أن تحصل على أكبر نصيب لها من الريع البترولي المتنامي والمؤقت في الوقت نفسه وذلك قبل أن يفوتها قطار النهب والغنائم، أم أنها تغيرات فكرية ستكون معنا لسنين طويلة. ثم ما مدى ارتباط كل ذلك بثقافة العولمة وثقافة النمط الرأسمالي الاستهلاكي التي تهبّ على منطقتنا بقوة فتقتلع في طريقها كل الثوابت القديمة. ثم ماهي الأخطار التي يحملها ذلك التغيّر على المشروع النهضوي برمته؟ والواقع أن الأسئلة كثيرة.

التغير في العلاقة بين من كانوا يعتبرون طلائع النهوض والتقدم والحداثة في الخليج وبين من كانوا يعتبرون عقبات في طريق ذلك النهوض والتقدم ستكون له إنعكاساته العميقة. من هنا سيحتاج إلى تشخيص وإلى علاج قبل فوات الأوان.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364